

سُورَةُ الْقَمَانِ

قَالَ تَجَالِي: ﴿هُدَى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [الْقَمَان: ٣]

القراءات: «رحمة» قرأ حمزة برفع التاء، وقرأ الباقر بنصب.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بنصب رحمة على الحال من «الكتاب»، وقرئ برفعها «رحمة» على جعل «هدى» خبراً ثانياً من اسم الإشارة.

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [الْقَمَان: ٦]

القراءات: «ليضل» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بخلف عنه بفتح الياء، وقرأ

الباقر بضم الياء «يتخذها» قرأ حفص وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بنصب الذال، وقرأ الباقر برفعها.

التوجيه: قال الألويسي: واللام في «ليضل» للتعليل، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو

«ليضل» بفتح الياء، والمراد ليثبت على ضلاله ويزيد فيه، فإن المخبر عنه ضال، قيل: واللام للعاقبة وكونها على أصلها، كما قيل بعيد، وجوز الزمخشري أن يكون قد وضع «ليضل» على هذه القراءة موضع ليضل من قبل أن من أضلَّ كان ضالاً لا محالة، فدل بالرديف، وهو الضلال على المردوف، وهو الإضلال، ووجه الدلالة أنه أريد بالضلال الضلال المضاعف في شأن من جانب سبيل الله تعالى وتركه رأساً وهذا الضلال لا ينفك عن الإضلال، وبالعكس، وبه يندفع نظر صاحب الفرائد، بأن الضلال لا يلزمه الإضلال، وفيه توافق القراءتين، ويقاء اللام على حقيقتها، وهي على الوجهين متعلقة بقوله سبحانه «يشتري»، وقوله عزَّ وجلَّ: «بغير علم» يجوز أن يكون متعلقاً به أيضاً، أي يشتري ذلك بغير علم بحال ما يشتريه، أو بالتجارة حيث استبدل الضلال بالهدى والباطل بالحق؛

ويجوز أن يكون متعلقاً بـ«يضل»، أي لـ«يضل عن سبيله تعالى، جاهلاً أنه يضل أو جاهلاً بالحق»، و«يتخذها»، بالنصب عطفاً على «يضل»، والضمير للسبيل، فإنه مما يذكر ويؤنث وجوز أن يكون للآيات، وقيل: يجوز أن يكون للأحاديث؛ لأن الحديث اسم جنس بمعنى الأحاديث، وهو كما ترى «هزواً»، أي مهزوءاً به، قرأ جمع من السبعة «يتخذها»، بالرفع عطفاً على «يشترى»، وجوز أن يكون على إضمار هو.

وقال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «يتخذها» بالرفع عطفاً على «يشترى»، أي يشغل الناس بلهو الحديث ليصرفهم عن القرآن، ويتخذ سبيل الله هزواً، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب وخلف، بالنصب عطفاً على «ليضل»، أي يلهيهم بلهو الحديث، ليضلهم وليتخذ دين الإسلام هزواً.

قَالَ تَجَالِي: ﴿وَإِذَا نُتِيَ عَلَيْهِ أَيْبُنَا وَلَيْ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَمْ يَسْمَعَهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقَرَأَ﴾ [لِقَتَان: ٧].

القراءات: قرأ نافع «أذنيه»، وقرأ الباقون «أذنيه».

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأ نافع «أذنيه» بسكون الذال لأجل ثقل المثني، وقرأه الباقون بضم الذال على الأصل.

قَالَ تَجَالِي: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مَثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِي بِهَا اللَّهُ﴾ [لِقَتَان: ١٦].

القراءات: «يابني» قرأ حفص بفتح الياء في المواضع الثلاثة ووافقه البزي في الموضع الثالث وهو «يا بني أقم الصلاة»، وقرأ الباقون بكسرها في الثلاثة، وقرأ ابن كثير بإسكان الياء في الموضع الأول وهو «يابني لا تشرك بالله»، وقرأ قبل بإسكان الياء في الموضع الثالث، أما الموضع الثاني، وهو «يا بني إنها»، فليس فيه خلاف بين الإسكان والتحريك، بل هو بالتحريك للجمع، «مثقال»، قرأ نافع وأبو جعفر بالرفع، والباقون بالنصب.

التوجيه: قال ابن عاشور: و «بني» تصغير ابن مضافاً إلى ياء المتكلم، فلذلك كسرت الياء، وقرأ الجمهور بكسر ياء «بني» مشددة وأصله: بنيبي بثلاث ياءات؛ إذ أصله الأصيل يا بنيوي لأن كلمة ابن واوية اللام المتزمنة حذفها، فلما صُغِرَ رُدَّ إلى أصله ثم لما التقت ياء التصغير ساكنة قبل واو الكلمة المتحركة بحركة الإعراب قلبت الواو ياء لتقاربهما وأدغمتا، ولما نودي وهو مضاف إلى ياء المتكلم حذفت ياء المتكلم لجواز حذفها في النداء وكراهية تكرر الأمثال، وأشير إلى الياء المحذوفة بإلزامه الكسر في أحوال الإعراب الثلاثة، لأن الكسرة دليل على ياء المتكلم، والتصغير فيه لتنزيل المخاطب الكبير منزلة الصغير كناية عن الشفقة به والتحبب له، وهو في مقام الموعظة والنصيحة إيماءً وكناية عن إمحاض النصيح وحب الخير، ففيه حث على الامتثال للموعظة. وابتدأ لقمان موعظة ابنه بطلب إقلاعه عن الشرك بالله، لأن النفس المعرضة للتزكية والكمال يجب أن يقدم لها قبل ذلك تخليتها عن مبادئ الفساد والضلال، فإن إصلاح الاعتقاد أصل لإصلاح العمل، وكان أصل فساد الاعتقاد أحد أمرين هما الدهرية والإشراك، فكان قوله «لا تشرك بالله» يفيد إثبات وجود إله وإبطال أن يكون له شريك في إلهيته.

وقرأ حفص عن عاصم في المواضع الثلاثة في هذه السورة «يا بني» بفتح الياء مشددة على تقدير: يا بنيا بالألف وهي اللغة الخامسة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ثم حذفت الألف، واكتفي بالفتحة عنها وهذا سماع.

قلت: ما ذكره هاهنا في توجيه قراءة «يا بني» بكسر الياء وفتحها، يستصحب مثله حيث وردت في القرآن كما في آية يوسف (٥).

وقال القرطبي: وقرأ جمهور القراء «إن تك»، بالتاء من فوق، «مثقال»، بالنصب على خبر كان، واسمها مضمرة تقديره: مسألتك، على ما روي، أو المعصية والطاعة على القول الثاني. والضمير في «أنها» ضمير القصة، كقولك إنها هند قائمة، أي: القصة إنها إن تك مثقال حبة. والبصريون يجيزون: إنها زيد ضربته، بمعنى إن القصة. والكوفيون لا

يمييزون هذا إلا في المؤنث، كما ذكرنا، وقرأ نافع «مثقال»، بالرفع، وعلى هذا «تك» يرجع إلى معنى خردلة، أي أن تك حبة من خردل وقيل: أسند إلى المثقال فعلاً فيه علامة التأنيث من حيث انضاف إلى مؤنث هو منه، لأن مثقال الحبة من الخردل، إما سيئة، أو حسنة، كما قال: «فله عشر أمثالها» فأنت وإن كان المثل مذكراً، لأنه أراد الحسنات. «وتك»: هاهنا بمعنى تقع، لا تقتضي خبراً.

قَالَ النَّجَاشِيُّ: ﴿ وَلَا تَصْعَرُ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا ﴾ [الْقَتَاتَانِ: ١٨]

القرئات: «ولا تصعر» قرأ نافع وأبو عمرو وحمة والكسائي وخلف العاشر بألف بعد الصاد وتخفيف العين، وقرأ الباقر بحذف الألف وتشديد العين.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «ولا تصاعر»، وقرأ ابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب، «ولا تصعر» يقال صاعر وصعّر إذا أمال عنقه إلى جانب ليعرض عن جانب آخر، وهو مشتق من الصعّر بالتحريك لداء يصيب البعير، فيلوي منه عنقه، فكأنه صيغ له صيغة تكلف بمعنى تكلف إظهار الصعّر، وهو تمثيل للاحتقار، لأن مصاعرة الخد هيئة المحقر المستخف في غالب الأحوال.

وقال القرطبي: قرأ نافع وأبو عمرو وحمة والكسائي وابن محيصن، «تصاعر» بالألف بعد الصاد. وقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر والحسن ومجاهد: «تصعر»، والمعنى متقارب. والصعر: الميل، ومنه قول الأعرابي:

وقد أقام الدهر صعري بعد أن أقمت صعره

قال الهروي: «ولا تصاعر»، أي لا تعرض عنهم تكبراً عليهم، يقال: أصاب البعير صعّر وصيّد، إذا أصابه داء يلوي منه عنقه، ثم يقال للمتكبر: فيه صعّر وصيّد، فمعنى «لا تصعر» أي لا تلزم خدك الصعّر.

قَالَ الْجَلِّيُّ: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لَقَمَانَ: ٢٠]

القراءات: «نعمة» قرأ نافع وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر، بفتح العين، وهاء مضمومة غير منونة على التذكير، وقرأ الباقون بإسكان العين وتاء منونة على التأنيث والإفراد.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ «نعمه» بصيغة جمع نعمة مضاف إلى ضمير الجلالة، «أي نعم الله»، وفي الإضافة إلى ضمير الجلالة تنويه بهذه النعم، وقرئ «نعمته» بصيغة المفرد، والمراد الجنس، فاستوى فيه الواحد والجمع، والتنكير «نعمته» للتعظيم فاستوت القراءتان في إفادة التنويه بما أسبغ الله عليهم، وانتصاب «ظاهرةً وباطنةً» في قراءة «نعمه» بالجمع على الحال، وعلى الصفة في قراءة «نعمته» بالإفراد.

قَالَ الْجَلِّيُّ: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾ [لَقَمَانَ: ٢٣]

القراءات: «فلا يحزنك»، قرأ نافع بضم الياء، وكسر الزاي، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ «يحزنك»، بضم الياء و بكسر الزاي مضارع أحزنه إذا جعله حزينا، وهي لغة تميم، وقرئ «يحزنك» بفتح الياء، وضم الزاي مضارع حزنه، بمعنى الأولى، وهي لغة قريش، والأولى أقيس، وكتلتاهما فصحي.

قَالَ الْجَلِّيُّ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لَقَمَانَ: ٢٧]

القراءات: «والبحر» قرأ أبو عمرو ويعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقون رفعا.

التوجيه: قال الألويسي: ورفع «البحر» على ما استظهره أبو حيان فيه على الابتداء، وجملة يمدّه خبره، والواو للحال، والجملة حال من الموصول، أو الضمير الذي في صلته، أي لو ثبت كون ما في الأرض من شجرة أفلامًا في حال كون البحر ممدودًا بسعة البحر، ولا يضر خلو الجملة عن ضمير ذي الحال، فإن الواو يحصل بها من الربط ما لا يتقاعد عن الضمير لدلالته على المقارنة، وأشار الزمخشري إلى أن هذه الجملة وما أشبهها كقوله:

وقد أعتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وجئت والجيش مصطف من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، لأنها في معناها؛ إذ معنى جئت والجيش مصطف مثلاً، ومعنى جئت وقت اصطفاف الجيش واحد، وحيث إنّ الظرف يربطه بما قبله تعلقه به وإن لم يكن فيه ضمير مستقر، ولا يرد عليه اعتراض أبي حيان؛ بأنّ الظرف إذا وقع حالاً، ففي العامل فيه ضمير ينتقل إلى الظرف - نعم، الحق أن الرابط بالواو كاف عن الضمير، ولا يحتاج معه إلى تكلف هذه المؤونة، وجوز أن تكون الجملة حالاً من الأرض، والعامل فيه معنى الاستقرار والرابط ما سمعت أو «أل» التي في «البحر»، بناءً على رأي الكوفيين من جواز كون «أل» عوضاً عن الضمير كما في قوله تعالى ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ مُّفْنَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠]، أي ولو ثبت كون الذي استقر في الأرض من شجرة أفلامًا حال كون بحرهما ممدودًا بسبعة أبحر. قال في الكشف: ولا بد أن يجعل «من شجرة» بياناً للضمير العائد إلى «ما»، لئلا يلزم الفصل بين الصلة بالأجنبي.

وقال ابن عاشور: قرئ بنصب «والبحر» عطفًا على اسم «أن»، وقرئ بضمها «والبحر» على أنّ الجملة الاسمية في موضع الحال، والواو واو الحال، وهي حال من «ما في الأرض من شجرة»، أي تلك الأشجار كائنة في حال كون البحر مدادًا لها.

قَالَ الْعَالِي: ﴿ ذَلِكِ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ ﴾ [لَقَبَان: ٣٠]

القرءات: «يدعون»، قرأ أبو عمرو وحفص وحمة والكسائي ويعقوب وخلف

العاشر بياء الغيب على الالتفات وقرأ الباقون بتاء الخطاب.

التوجيه: قرئ «يدعون» بالياء على الغيبة، إعرافاً عن مخاطبة المشركين الذين

يدعون من دون الله أنداداً، فهم لا يستحقون مخاطبة الله لهم، ومخاطبتهم، كما في قراءة

التاء «تدعون»، إنما هي مخاطبة غضبٍ وسخطٍ وليست مخاطبة رحمة.

